تحديد مساحة السكلاريدس (١)

ان اقتراح حصر زراعة قطن السكلاريدس فى منطقة معينة فى شمال الدلتا طريقة عقيمة للوصول الى الغرض المنشود وذلك للأسباب الآتية — :

١ — هذا الاقتراح يستلزم سن تشريع آخر

٢ — وهذا التشريع يمكن التخلص من قيوده بسهولة وذلك بزراعة السكلاريدس فى مناطق أخرى وسترى هذا العمل إما بالخلط أو بالتطويش أو بزراعته داخل نطاق من صنف آخر

٣ — وزيادة على ذلك فان هـذا التشريع يـكون خاصاً بصنف السكلاريدس بدلا من جعله عاماً لـكافة الأصناف الأخرى .

٤ — ويستدعى ذلك معرفة مطلوب اسواق العالم فى السنة المقبلة وهو ما ليس فى متناول أية هيئة مصرية .

٥ — وينتج عن ذلك زيادة الانتاج من الأصناف ذات التيلة الطويلة عن طريق تحويل صنف المعرض الى المناطق الجنوبية حيث يزداد محصوله .

٦ — والقانون المشار اليه لا يمكنه تعريف أصناف السكلاريدس على وجه التحديد المستقبل . وحتى للحاضر لا يمكنه تعريف أصناف السكلاريدس

---

(١) قدم هذه المذكرة الدكتور لورنز بولز مدير قسم النباتات بمناسبة ماجاء فى المذكرة التى وضعها سعادة أحمد عبد الوهاب باشا لاقرار سياسية قطنية مستديمة وقد عرضت هذا على المجلس الزراعى الاستشارى الا أنه لم يأخذ بها وقرر تحديد مساحة لقطن السكلاريدس تنتج فى المتوسط ٥٠٠ر٠٠٠ قنطار ولم يحرم القانون الذى وضع لهذا الغرض زرع أصناف أخرى خلاف السكلاريدس فى المنطقة المعينة وهذا يترتب عليه اخلاط الصنف وصعوب جدية فى تنفيذ القانون

المختلفة — السكلاريدس القديم وسكلاريدس الدومين وقطننا ٣١٠ (المسمى الآن بموافقتى ساكل دومين جديد) وسخا ٦ وسخا ٧ وسخا ٤ (والأخير مقصود زراعته فى أى جهة موبوءة بمرض الذبول) وكيف يتسنى لأى قانون أن يعرف أصنافاً لم توجد بعد

٧ — والعقبة الرئيسية التى قد تقف فى سبيل بيع السكلاريدس هو طول تيلته الممتاز بينما نجد أن المعرض بدوره أطول تيلة من السكلاريدس.

٨ — وسيترتب على القانون المشار اليه أن أفراد الزراع الموجودين جنوب المنطقة المحدودة لا يكونون أحرار فى الاختيار واستعمال المهارة فى زراعتهم .

وعلى ذلك فان هذه السياسة فى نظرى ليست صائبة اذ ماذا يرجى منها أليس يقصد بها منع زيادة انتاج لمحصول يتيسر تصريفه مؤقتا ان من معانى ذلك رغبتنا فى المحافظة على أسعار السكلاريدس مع أنه يمكننا بيع محصوله المعتاد لو هبطت تلك الأسعار لدرجة كافية ونتيجة المحاولات الغير المجدية للمحافضة على أسعار جميع أصناف القطن المصرى واضحة ولا تحتاج الى تدليل.

وعلى ذلك فلا توجد طريقة عملية محدودة بل المطلوب ايجاد وسيلة مرنة ترشد جمهور الزراع الى الطريق الاكثر ربحا لمصر والذى لايقيد حريتهم فى الاختيار فى نفس الوقت .

وهذه الوسيلة تتحقق بما يأتى :—

(ا) — لجنة القطن الدولية المصرية لاتحاد نقابات غزالى القطن

(ب) — قانون مراقبة البزرة .

و يمكن المضى فى هذه الوسيلة بالكيفية الآتية :—

يجب أن تجتمع اللجنة المشار اليها فى أول نوفمبر لفحص (١) كميات التقاوى التى قبلتها مراقبة البزرة لكل صنف من أصناف القطن فى السنوات السابقة . (٢) التقديرات الغير مضبوطة تماما عن المساحات المزروعة من كل صنف . (٣) و بذلك يمكن لهذه اللجنة أن تقدر بالنسبة لطلبات الموسم القادم أى الأصناف يستحق الانقاص و ينفذ هذا القرار بمعرفة مراقبة البزرة التى ترفض فى هذه الحالة مايزيد عن الحاجة من تقاوى هذا الصنف متى وصلت كمية التقاوى المقبولة للحد المنخفض نسبيا ولايحتاج الأمر لا كثر من اضافة فقره صغيرة الى قانون مراقبة البزرة تخول لوزارة الزراعة حق رفض حتى البزور الصالحة للتقاوى متى حصلت البلاد على كفايتها من التقاوى اللازمة وهكذا لما نكون قد محونا بطريقة عرضية الأصناف عديمة الفائدة . والى الآن قد قبلت مراقبة البزرة كميات السكلاريدس الآتية محسوبة بالاردب فى السنوات السابقة :—

	١٩٢٧ — ٢٦	١٩٢٨ — ٢٧	١٩٢٩ — ٢٨	١٩٣٠ — ٢٩	١٩٣٠ لآخر اكتوبر
السكلاريدس التجارى	٤٢٣٣٢٣	٢٩١٠٠٣	٣٣١٥٥٤	٣٤٤١٤٦	٥٠٤٩٨
سكلاريدس قسم المباحث الزراعية	٩٢٤٥٤	٧٧٢٩٧	٧٥٠٦٧	٨٤١٣١	٦٧٤٤
سكلاريدس القسم التجارى		١٦١٦٣	٦٦٩٨	١٤٠٤	٤٩٢٠
	٥١٥٧٧٧	٣٨٤٤٦٣	٤١٣٣١٩	٤٢٩٦٨١	٦٢١٦٢

فاذا ما قررت لجنة القطن الدولية التى تمثل مصالح الغزالين والتجار شهر نوفمبر أنه من المفيد تقييد زراعة السكلاريدس فى السنة القادمة فيكون حينئذ عليها ان تنصح مراقبة البزرة بألا تقبل اكثر من ٢٥٠٠٠٠ أردب مثلا فى

هذا الشتاء قبل منها لغاية آخر أكتوبر سنة ١٩٣٠ ٦٢١٦٢ أردب .

وهكذا بوجه عام يمكن تقييد زراعة السكلاريدس دون الالتجاء الى منع أى زارع من زراعته . وهب أن زارعاً اقتنع بعدم صواب قرارنا فانه يتمكن من زراعة مساحته الكليه وذلك بانقاص معدل التقاوى للفدان على أن هذا غير متوقع حدوثه بصفة عامة .

إنه لأمر ميسور تحديد مناطق معينة لكل صنف من أصناف القطن لا السكلاريدس فقط ولكن الأراضى المصرية تختلف فى معدنها اختلافات عظيمة جعلتنى أقف ضد هذا التحديد منذ عشرين سنة خلت وفى نفس الوقت أفضل أن يترك الزراع المصرى وشأنه فى استغلال أرضه بالطريقة التى يراها أكثر موافقة لحالة أرضه .والاعتراض بأن تحديد زراعة السكلاريدس بمنطقة معينة يساعد على عدم اختلاط بزرته ليس له قيمة الا إذا اتبع ذلك بمنع زراعة أى صنف آخر فى منطقة السكلاريدس . وهذا يعتبر تداخلا شديداً فى الموضوع من جهة الحرية الاقتصادية يجعله فى حكم المستحيل .

والخلاصة — أنه من المستحسن انشاء مراقبة تغذى بالنصائح الحكيمة للاشراف على المساحات النسبية لكل صنف من الأصناف التى تزرع بمصر . ولكن تحديد المساحات على الوجه المقترح (فى نظرى) فضلا عن أنه غير مجد ولا يخلو من الخطورة يكلف الحكومة أموالا طائلة . وعندى أن ابسط وأرخص وآمن طريقة هو الحصول على مشورة العالم بأجمعه ممثلا فى شخص اللجنة الدولية للقطن ثم تنفيذ هذه المشورة بطريقة دقيقة خالية من الضغط على الحرية الشخصية باستغلال قانون مراقبة البزرة وعليه اوصى مراقبة كمية التقاوى دون تحديد المساحة المزروعة أو حصرها فى منطقة معينة .